التوجيهُ النحوي عندَ الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ
دراسةٌ موازنةٌ في الفكرِ النحوي
"أسرار العربية واللباب" أُنموذجاً

إعداد

مريم يحيى محمد الخالدي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية -جامعة جازان .

التوجيهُ النحوي عندَ الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ دراسةٌ موازنةٌ في الفكرِ النحوي أسرار العربية واللباب أنموذجاً

مريم يحيى محمد الخالدي

قسم اللغة العربية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة جازان ،مدينة جازان،المملكة العربية السعودية.

الايميل:mykaldi@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على جانب من الفكر النحوي عند الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ في التوجيه النحوي بصفتهما عالِمَين مُؤثِّرينَ في التأليف النحوي، ووقع الاختيار على أسرار العربية واللباب في علل البناء والإعراب؛ لِمَا تميَّزا به من ميزات؛ أهمها الوضوح والإيجاز والسهولة والشمول؛ لذلك أَقْبَلَ عليهما طلاب العلم والباحثون دراسة وتحليلًا، واختص هذا البحث بالتوجيه النحوي من خلال عرض نماذج من مسائله في أسرار العربية واللباب، ودراستها دراسة موازنة بهدف الكشف عن جوانب من الفكر النحوي عند الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ، لعلها تفيد الباحثين في الفكر النحوي، وتأتي هذه الدراسة في توطئة وثلاثة مباحث وخاتمة وقد اختص المبحث الأول بدراسة التوجيه النحوي في أدلة القرآن الكريم، أما المبحث الثاني فعُنِي بدراسة التوجيه النحوي في أدلة الحديث الشريف، وتناول المبحث الثالث: التوجيه النحوي في كلام العرب (شعره ونثره)، وذُيلت الدراسة بخاتمة تضم أهم النتائج والتوصيات، ثم قائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية:الفكر النحوي _ التوجيه النحوي _ أدلة القرآن الكريم _ أدلة الحديث الشريف _ كلام العرب (شعره، ونثره) .

Grammatical guidance according to Al-Anbari and Al-Ukbari: A

balancing study in grammatical thought: Secrets of Arabic and Al-Lubab

Maryam Yahya Muhammad Al-Khalidi
Department of Arabic Language ,College of Arts and Human Sciences ,Jazan Universit,Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail: mykaldi@gmail.com

Abstract

This study aims to shed light on a aspect of Anbari and Akbari's grammatical thought in grammatical direction as influential scholars of grammatical composition, and the Arabic and pulp secrets were chosen in building and syntax ills; its advantages; The most important ones are clarity, brevity, ease and comprehensiveness; So science students and researchers accepted them for study and analysis, and this research was concerned with grammatical guidance by presenting examples of its issues in the secrets of Arabic and pulp. A balancing study aimed at uncovering aspects of Anbari and Akbari grammatical thought The first study concerned the study of grammatical guidance in the evidence of the Holy Quran. The second topic is the study of grammatical guidance in the evidence of the noble hadith. Grammatical guidance in Arab speech (poetry and prose). The study is appended with a conclusion containing the most important findings and recommendations, followed by a list of sources and references.

Keywords: Grammatical Thought - Grammatical Guidance - Evidence of the Holy Qur'an - Evidence of the Noble Hadith - Arab speech (Poetry And Prose)

التوجيهُ النحوي عندَ الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ
دراسةٌ موازنةٌ في الفكرِ النحوي
أسرار العربية واللباب أنموذجاً

لقد اتسم الفكر النحوي العام بوحدة الأصول العامة على اختلاف مذاهبه ومدارسه، ولدراسة الأصول العامَّة للفكر النحوي لا بُدَّ أن يُراعى ثلاثة أبعاد رئيسة هي: المجتمع والفكر والنحو، فالمؤثرات الاجتماعيَّة والظروف المحيطة تُؤثر بشكلٍ مباشِرٍ أحيانًا، وغير مباشر أحيانًا أخرى في فكر العالم، والذي ينعكس بدوره على إنتاجه العلمي، في ضوء ذلك يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على جانب من الفكر النحوي عند الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ في التوجيه النحوي بصفتهما عالِمَين مُؤثِّرينَ في التأليف النحوي، ووقع الاختيار على أسرار العربية واللباب في علل البناء والإعراب؛ لِمَا تميَّزا به من ميزات؛ أهمها الوضوح والإيجاز والسهولة والشمول؛ لذلك أَقْبَلَ عليهما طلاب العلم والباحثون دراسة وتحليلًا، واختص هذا البحث بالتوجيه النحوي من خلال عرض نماذج من مسائله في أسرار العربية واللباب، ودراستها دراسة موازنة بهدف الكشف عن جوانب من الفكر النحوي عند الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ؛ لعله يُفيد منها من رام التأليف في مناهج النحو العربي، وقد جاء في توطئة، وثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: التوجيه النحوي في أدلة القرآن الكريم.
- المبحث الثاني: التوجيه النحوي في أدلة الحديث الشريف.
- المبحث الثالث: التوجيه النحوي في كلام العرب (شعره ونثره).
- خاتمة: تضم أهم النتائج والتوصيات، ثم قائمة المصادر والمراجع.

التوطئة

يعد النحو العربيّ من العلوم العربية التي تميزت بالأصالة، وقد هدَف في أول نشأته إلى صون اللسان من اللحن والخطأ، ومَرَّ بمراحل من البناء والتأسيس، تنوعت خلالها طرق التفكير النحوي عند علماء النحو، وتعددت مجالاته، وكان من أهم تلك المجالات التوجيه النحوي، ويحسن قبل الوُلوج إلى مسائله بيان موجَز لمفهوم الفكر النحوي لغةً واصطلاحًا.

- الفكر لغة: الفَكْر والفِكْر في اللُّغة: "إعْمَال الخاطر في الشيء"(١).

يقول ابن فارس: "فَكَرَ؛ الفاء والكاف والراء: تَرَدُّد القلب في الشيء، يُقال: تفكَّر؛ إذا ردَّد قلبه معتبرًا، ورجلٌ فِكِّيرٌ: كثير الفكر"(٢).

ولم ترد كلمة (فِكْر) في القرآن الكريم بصيغة الاسم والمصدر، ووردت في أكثر من موضع بصيغة الفعل، منها قوله تعالى: {إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ} المدثر: ١٨

وجاء في الكليات: "الفكر هو الانتقال من المطالب إلى المبادئ ورجوعها إلى المطالب"(٣).

ويقول الشريف الجُرجاني في تعريف الفكر هو: " ترتيب أمور معلومة

---

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (ط. صادر)، ٢٠١٠م، ج٩، (ف. ك. ر).

(٢) ابن فارس، مقاييس اللُّغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط ١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م، ج ٤٤٦/١.

(٣) الكَفَوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص ٦٧.

للتأدي إلى مجهول" [١].

أما في الاصطلاح النحوي، فقد عَّرفه الدكتور علي أبو المكارم بقوله: "الخطوط الرئيسة العامَّة التي سار عليها البحث النحوي والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء" [٢].

وعَرَّفه الدكتور محمد الخطيب تعريفًا مفصّلًا، فقال: " ذلكم النتاج الذي استخرجته عقول النحاة العرب من خلال التفكير في اللُّغة، وتعمق النظر فيها، والوقوف على طريق العرب في لسانها، ومعهود خطابها وفق أُسُس ومنطلَقات منهجيَّة بنوا عليها ذلكم الفكر، ويمثله في الحضارة العربية الإسلاميَّة تراث ضخم من القواعد والضوابط والتفاسير والتعليلات التي حاول بها نحاة العربية إدراك سر هذه اللغة الشريفة في أساليبها وتراكيبها وانتظامها"[٣].

---

(١) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشريف، كتاب التعريفات، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العِلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، ص ١٦٨.

(٢) أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، ط١، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٧م، ص٣.

(٣) الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليليَّة للأُسُس الكليَّة التي بنى عليها النحاة آراءهم) ط١، دار البصائر للنشر، القاهرة، ج١/٣٢.

المبحث الأول

التوجيه في أدلة القرآن الكريم

أولًا: التوجيه في اللغة:

جاء في اللسان: "وَجْهُ الكلام السبيل الذي تقصُده به، وأصلُ الكلام معناه في أصل وضعه، أو قَصْد صاحبه، والكشف عن هذا الأصل هو توجيه له، وصَرَفَ الكلام عن جِهَتِه، أي: عن حقيقته في معناه، فالفعل (وجَّه)، والفاعل (موجِّه) والفعل برمتِه (توجيه) يقال: وجَّهتِ الريحُ الحصى توجيهًا إذا ساقتُه، وشيء موجه إذا جُعل على جهة واحدة لا يتخلّف"(١).

والتوجيه في الكلام: عمليَّة يمارسها العالِم لأجل الكشف عن مقصد المتكلم في حال صُرف القول عن جهته المعتادة؛ أي: "الكشف عن وِجهَة الشيء ببيان أصله" (٢).

ويقول الجرجاني: "هو إيراد الكلام محتملًا لوجهين مختلفين، أي: إيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخَصْم، وقيل: عبارة عن وجه ينافي كلام الخَصْم"(٣).

ثانياً: التوجيه في الاصطلاح النحوي:

لم يصرح النحويون قديمًا بمصطلح يدل على التوجيه النحوي، لكنهم

---

(١) ابن منظور، لسان العرب ٤٥٣/١٧ (و. ج. هـ).

(٢) ينظر: خورشيد، بكر عبد الله، أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة، دراسة في كتب حروف المعاني العامَّة رسالة ماجستير، الموصل، ٢٠٠٠م – ١٤٢١هـ، ص١٦.

(٣) التعريفات، المجلد الأول، باب التاء، ص ٦٩.

استعملوه ليدل على الوجوه التركيبيَّة الجائزة في النحو، كقول المبرد: "الوجه الآخر، أو الوجه الثاني، أو يأتي على أوجه أو ضروب، أو صُرِفَ على وجوه"(١).

ويستعمل النحويون التوجيه أداة من أدوات التأويل النحوي، يقول ابن هشام في تعريف التأويل النحوي: "النقل من فصيح الكلام مخالفًا للأقيسة والقواعد المستنبَطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها، وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد على ألا يُؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطِّرادها"(٢).

وقد حَظِي التوجيه النحوي بعناية الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ في أسرار العربية واللباب، وفيما يأتي عرض نماذج من توجيهاتهما للأدلة القرآنية، نستشف من خلالها فكرهما في التوجيه النحوي:

- **جمع غير العاقل جمع سلامة**

قوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ} [فصلت: ١١].

وقوله تعالى: {إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} [يوسف: ٤].

الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل: "تفضيلًا لهم؛ لأنهم المقدَّمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وتفضيله إياهم، قال تعالى: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ

---

(١) المقتضب ١٦٦/٢، ٤٩/٤، ١١١، ١١٨، ٢٠٩ – ٢١٠.

(٢) مغني اللبيب ٥٧٠/٢.

عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا} [الإسراء: ٧٠]"[١].

وجاءت آيات قرآنية مخالفة لهذا الأصل، ومنها قوله تعالى: {قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ} [فصلت: ١١].

وقوله تعالى: {رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} [يوسف: ٤].

وقد وجّه الأَنْبَارِيّ الأدلة القرآنيَّة هذه بقوله: "أجراها مُجرى من يعقل"[٢].

و وافقه العُكْبَرِيّ إذ يقول: "فأنّه كما وصفها بالسجود الذي هو من صفات من يعقل أجراها مُجرى من يعقل"[٣].

ولم يقتصر العُكْبَرِيّ على توجيه {طائعين}، و{ساجدين} في الآيات السابقة، بل وجّه أيضًا تثنية {قالتا} وجمع {طائعين} في قوله تعالى: {قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ} [فصلت: ١١]، من ثلاثة أوجه هي [٤]:

١) الحمل على المعنى: فإنَّ السماوات والأرض جمع في المعنى فجاء بالحال

---

(١) أسرار العربية ٤٨.

(٢) أسرار العربية ٤٨، وقال في البيان في إعراب غريب القرآن٢/٣٣٧: "إنما جمعها جمع من يعقل؛ لأنه وصفها بالقول والطاعة، وذلك من صفات من يعقل، فلذلك جمعها جمع من يعقل"، وهو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، يقول القرطبي في تفسيره للآية الكريمة "(رأيتهم لي ساجدين) فجاء مذكرًا، فالقول عند الخليل وسيبويه أنّه لما أخبر عن هذه الأشياء بالطاعة والسجود وهما من أفعال من يعقل أخبر عنهما كما يخبر عمّن يعقل"

(٣) اللباب ١/١١٣، وقال في التبيان ٢/١٢٤: "و{طائعين}: حال، وجمع؛ لأنه قد وصفها بصفات من يعقل، والتقدير: أتينا بمن فينا، فلذلك جَمَعَ، وقيل: جَمَعَ على حسب تعدد السماوات والأرض".

(٤) اللباب١/ ١١٣.

على ذلك.

٢) التغليب: غُلِّب المُذَكَّر، فالمراد (أتينا ومن فيها طائعين).

٣) أن المراد (أهل السماوات والأرض).

وربط أبو حيّان بين توجيه الآيتين بقوله: "فإن قلت: هلّا قيل طائعَتينِ على اللفظ، أو طائعاتٍ على المعنى؛ لأنهما سماوات وأرضون؟ قلتُ: لما جُعلت مخاطبات ومجيبات، ووُصِفت بالطوع والكره، قيل: طائِعين في موضع طائعاتٍ، نحو قوله: {ساجدين}"[(١)].

بالموازنة بين توجيه الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ يتَّضِح الآتي:

- الاتفاق في توجيه جمع غير العاقل جمع العاقل حملًا على المعنى، و (الحمل على المعنى)[(١)]، من الوسائل التي لجأ إليها النحويون في توجيه التراكيب التي تبدو في ظاهرها مخالفة للقواعد النحوية، وقد جاء

---

(١) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد، وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م ٩/٢٩٠.

(١) أول من جمع أمثلة الحمل على المعنى هو ابن جني، وبيّن أنه غير مطرد، بل هو رهن السياق، إذ يقول في الخصائص٢/٣١٢: " ...قد قتل الله زيادًا عني، لما كان معنى (قد قتل): قد صرفه، عدّاه بـ(عن)،... ووجدتُ في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمع أكثره، لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا"

(٢) من ذلك في الكتاب: الحمل على المعنى لسد خلل المطابقة النوعية والعددية٢/٤١٥_٤١٦، والحمل على معنى عامل آخر٢/٣١٩، ٣٢٥، والحمل على معنى عامل مضمر١/٣١٠، ٣٥٥_٣٥٦، والحمل على الموضع٢/٢٣٣، ٣١٥_٣١٦.

في الكتاب مسائل كثيرة تَأَوّلها سيبويه بالحمل على المعنى، و لم يجمعها بابٌ واحدٌ، بل انتشرت في مواضع عدة منها ما حَمَلَ مصطلح (الحمل على المعنى) صريحًا، ومنها ما أومأ إليه(٢).

وكما تَبيّن من توجيه الأنباري والعكبري فإنّ (الحمل على المعنى) رهن السياق، فالسياق بنوعيه المقالي والمقامي من كواشف الحمل على المعنى، وهو قرينة أساسية كاشفة حاكمة في التوجيه النحوي.

- الاختلاف في توجيه: تثنية (قالتا) وجمع (طائعين)، فقد سكت الأَنْبَارِيّ عن توجيهه، ووجَّهَه العُكْبَرِيّ من ثلاثة أوجه – كما سبق بيانه – ذلك أنّ منهج الأنباري في أسرار العربية قائمٌ على الإيجاز فهو موجّه لطلبة العلم المبتدئين، بينما وجّه العكبري اللباب إلى الدَّارسين وطلاب العلم المتقدمين، لذا جاء مُستَقصِيًا مُفصِّلًا للوجوه النحوية، فما أجمله الأنباري في أسرار العربية فصّله العكبري في اللباب.

- **العطف على موضع (إنّ) قبل ذكر الخبر**

قوله تعالى: {إِن الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُون وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [المائدة: ٦٩].

يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل ذكر الخبر عند الكوفيين (١)، ويستدلون لذلك بالنقل والقياس، فأمّا النقل فقوله تعالى: {إِن الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُون...} [المائدة: ٦٩].

ومن كلام العرب: إنك وزيدٌ ذاهبانِ، يقول سيبويه: "واعلم أن ناسًا من العرب

---

(١) أسرار العربية ١١٢ – ١١٣، اللباب ٢١٢/١ والإنصاف ١٥٩ – ١٦٢.

يغلطون فيقولون إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبانِ"[١].

وأما القياس فـ (إنَّ) تفيد الإثبات، (ولا) تفيد النفي، فحُملت (إنَّ) على (لا)؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده، وقد أجمع النحويون على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو: لا رجلَ ولا امرأةٌ أفضلُ منك، ثم أن (إنَّ) لا تعمل في الخبر عند الكوفيين فلن يجتمع عاملان على الخبر.

والبصريون لا يجيزون العطف على موضع (إنَّ) قبل ذكر الخبر، يقول الأَنْبَارِيّ: "فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك على الإطلاق، وذلك لأنك إذا قلت: إنك وزيدٌ قائمان، وجب أن يكون عاملًا في خبر(زيد)، وتكون (إنَّ) عاملة في خبر(الكاف)، وقد اجتمعا معًا، وذلك لا يجوز"[٢].

ووافق الأَنْبَارِيّ مذهب البصريين، فوجه الآية الكريمة من وجهين كالآتي:

ـ الأول: استند فيه إلى ظاهرة التقديم والتأخير؛ إذ يقول: "أنّا نقول: في الآية تقديم وتأخيرٌ، والتقدير فيها: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك"[٣].

- الثاني: استند فيه إلى ظاهرة الإضمار، وذلك قوله: "أن تجعل قوله: {من آمن بالله واليوم الآخر} خبرًا لـ (الصابئين والنصارى)، وتضمر لـ (الذين آمنوا والذين هادوا) خبرًا مثلَ الذي أظهرت لـ (الصابئين والنصارى)" [٤]،

---

(٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، الناشر: الخانجي، ط٣، ٢٠١٤م، ٢/١٥٥.

(٢) أسرار العربية ١١٣.

(٣) أسرار العربية ١١٣.

(٤) السابق، الصفحة نفسها.

واستدل على هذا الوجه بقول الشاعر [١]:

وإلَّا فَاعْلَمُوا أنَّا وَأنتُم بُغَاةٌ ما بَقينا في شقِاقِ

يقول الأَنْبَارِيّ: "إن شئت جعلتَ قولَه: بغاةٌ خبرًا للثاني، وأضمرتَ للأول خبرًا، وإن شئتَ جعلتَه خبرًا للأول، وأضمرتَ للثاني خبرًا على ما بيَّنّا"[٢].

أما قول بعض العرب: إنك وزيدٌ ذاهبانِ. فوجهُه بأنه غلَط من بعض العرب، ويرى أنه من النادر الذي لا يقاس عليه، إذ يقول: "وأما قولُ بعض العرب: إنك وزيدٌ ذاهبانِ، فقد ذكر سيبويه أنه غلطٌ من بعض العرب"[٣]، والذي يبدو أن القائل قصَد أن يقول: أنت وزيدٌ ذاهبانِ، فغلِط وجعل مكانه: إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ، يقول السيرافي في شرحه: "وجعل: إنك وزيدًا في معنى: أنت وزيدٌ ذاهبانِ، والغلط فيه أنّ (ذاهبان) خبر الكاف في إنك، وهو منصوب بإنّ و زيدٌ وهو مرفوع بالابتداء، وخبر إنّ يرتفع بغير الذي يرتفع به خبر الابتداء"[٤]؛ أي: أنّه اجتمع على الخبر(ذاهبان) عاملان هما: إنّ و الابتداء، وهذا ممتنع عند البصريين كما سبق بيانه.

وقد قاس الأَنْبَارِيّ _ ومن قبله سيبويه [٥] _ هذا على قول الشاعر [٦]:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم في: ديوانه (ص١٦٥)،الكتاب ١٥٦/٢ الإنصاف ١٥٤/١، الخزانة ١٠٠/٣١٥.

(٢) أسرار العربية ١١٣.

(٣) السابق ١١٤، وينظر الكتاب ١٥٥/٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤٨٢/٢.

(٥) أسرار العربية ١١٤، وينظر الكتاب ١٥٥/٢.

(٦) البيت لزهير بن أبي سلمى في: ديوانه، ص ٢٨٧.

بدا لي أَنِّي لَسْتُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جَائيَا

والشاهد فيه: (سابقٍ) بالجر على العطف، وإن كان المعطوف عليه منصوبًا، يقول الأَنْبَارِيّ: " لتوهم حرف الجر فيه، ولا خلاف أن هذا نادرٌ لا يقاسُ عليه، فكذلك هاهنا "(١).

أما العُكْبَرِيّ فوجّه الآية الكريمة من وجهين (٢):

الأول: العطف على الضمير في {آمنوا}، وقام الفصل بينهما مقام التوكيد.

الثاني: الحذف والتقدير، إذ يقول: "...أنَّ خبر (الصابئين) محذوف، والنِّيَّة به التأخير تقديره: إن الذين آمنوا إلى قوله: {ولا هم يحزنون}، والصابئون كذلك (٣).

واستدل على هذا الوجه من كلام العرب بقول الشاعر (٤):

نحنُ بما عندَنا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأيُ مُختَلفُ

أي: نحن بما عندنا راضون.

وأما قول بعض العرب: إنك وزيدٌ ذاهبانِ، فيقول في توجيهه: "والرفع فاسد، لأن الخبر إذا ثُنِّي كان خبرًا عن الاسمين، وكان العمل فيه عملًا واحدًا، وقد تقدّم عاملان؛ أحدهما (إنَّ)، والآخر المبتدأ المعطوف، والعمل الواحد لا

---

(١) أسرار العربية ١٤٤.

(٢) اللباب ٢١٢/١ – ٢١٣.

(٣) السابق الصفحة نفسها.

(٤) مختلف في نسبته، فهو في الكتاب ٧٥/١ لقيس بن الخطيم، وفي الخزانة ٢٧٥/٤ لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، وفي جمهرة أنساب العرب ٢٦١ لعمرو القرشي، وفي الإنصاف ٩٥/١ لدرهم بن زيد الأنصاري.

يوجبه عاملان" (١).

بالموازنة بين التوجيه النحوي للآية الكريمة عند الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ يتَّضِح الآتي:

- موافقة المذهب البصري في أنه لا يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل ذكر الخبر.

ومنشأ الخلاف أن من الأصول البصريَّة أن (إنَّ) وأخواتها تعمل في الاسم والخبر، ومن الأصول الكوفية أنها تعمل في الاسم فقط، والخبر باقٍ على ما كان عليه قبل دخولها.

- موافقة ما ذهب إليه سيبويه أن قول بعض العرب: إنَّك وزيدٌ قائمانِ. غلطٌ، والغلط المقصود هنا هو الخطأ؛ فالمتكلم قصد أن يقول: أنتَ وزيدٌ قائمانِ، كمن يخطئ فيقول: يا زيدُ. وهو يقصد أن يقول: يا عمرو.
- الاختلاف في وسائل توجيه الآية الكريمة ـ وإن كان تأويلهما يَؤُول إلى المعنى نفسه ـ فبنى الأَنْبَارِيّ توجيهه على ظاهرة التقديم والتأخير، في حين بنى العُكْبَرِيّ توجيهه على الحذف والتقدير، وقد سبق بيانه.
- ذكر العُكْبَرِيّ وجهًا لم يذكره الأَنْبَارِيّ، وهو العطف على الضمير في (آمنوا)، واحترز بقوله: "وقام الفصل بينهما مَقام التوكيد"؛ أي: الفصل بالذين هادوا على من احتج بأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام إلا إذا كان هناك توكيدٌ أو فصلٌ (٢).

---

(١) اللباب ٢١٢/١.

(٢) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٥م ٦٩، ص ٣٨.

ممَّا سبَق يتَّضِح ميل الأَنْبَارِيّ إلى الإيجاز، بينما يحرص العُكْبَرِيّ على التفصيل، وقد دارت توجيهاتهما في فلَك الصناعة النحوية، فلم يكشفا عن المعنى البلاغي من التقديم والتأخير، أو الحذف والتقدير، وهو ما كشف عنه الزمخشري في الكشَّاف إذ يقول: " فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلا لفائدة، فما فائدة هذا التقديم؟ قلت: فائدته التنبيه على أن الصابئين يُتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم؟! وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالًا وأشدهم غيًّا، وما سموا صابئين إلا لأنهم صبِئوا عن الأديان كلها؛ أي: خرجوا"(١).

وترَى الباحثةُ أن دراسة الظواهر اللغوية من إظهار وإضمار، وتقديم وتأخير، وحذف وتقدير، ونحوه يجب أن تكون متلازمة مع بيان الأغراض البلاغيَّة منها، لتظهر حكمة المتكلم، وسماحة ومرونة اللُّغة.

والذي تَرجّحَ للباحثة ما ذهب إليه الكوفيون في جواز العطف على موضع (إنَّ) قبل ذكر الخبر؛ لقوة الأدلة النقلية والقياسية التي استدلوا بها، وتكلَّف البصريين في توجيه الأدلة السماعيَّة التي جاءت موافقة لهذا المذهب ومنها الآية الكريمة، والمتمثِّل في افتراض تقديم أو تأخير، أو حذف وتقدير، كذلك افتراض الخطأ والغلط في أبيات الشعر، وأقوال العرب.

- **تقديم معمول اسم الفعل عليه**

قوله تعالى: {وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إلا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۖ كِتَابَ اللَّهِ

---

(١) الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، ط٣، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ج١/٦٦٠.

عَلَيْكُم}[النساء: ٢٤].

أجاز الكوفيون تقديمَ معمول اسم الفعل عليه، واستدلوا لذلك بقوله تعالى: {وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إلا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۖ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُم} [النساء: ٢٤]، فَنُصِبَ {كتابَ الله} بـ {عليكم}.

والبصريون يمنعون ذلك؛ و وافقهم الأَنْبَارِيّ؛ إذ يقول: "لأنها فرع على الفعل في العمل، فينبغي ألا تتصرَّف تصرُّفه"(١).

أمّا ما استدل به الكوفيون، ومنه الآية الكريمة: {كتابَ الله عليكم} النساء: ٢٤.

فقد استند الأَنْبَارِيّ إلى ظاهرة (الحذف والتقدير) في توجيهها، فـ{كتابَ} منصوب بفعل محذوف، إذ يقول: "وإنَّما هو منصوب على المصدر بفعل مقَّدر، وإنَّما قُدِّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدَّم عليه من قوله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ...} [النساء: ٢٣]؛ لأنَّ في ذلك دلالةً على أن ذلك مكتوب عليهم، فنُصِبَ {كتابَ الله} على المصدر"(٢).

وقد قاس الأَنْبَارِيّ النصب على المصدر في الآية السابقة على قوله تعالى: {وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ۚ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ۚ أنه خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ} النحل: ٨٨.

إذ يقول: " فنَصب {صُنْعَ الله} على المصدر بفعل مقدر دلَّ عليه ما قبله"(٣).

واستدل أيضًا بقول الشاعر (٤):

---

(١) أسرار العربية ١٢٠ – ١٢١.

(٢) أسرار العربية ١٢١.

(٣) السابق الصفحة نفسها.

(٤) البيتان للراعي النُّمَيري في الكتاب ٣٨٣/١، والكامل ٢٢١/١.

دَأَبْتُ إلى أن يَنْبُتَ الظِّلُّ بعَد ما

تقاصَرَ حتى كاد في الآلِ يَمْصَحُ

وَجِيفَ المَطايا ثم قلتُ لصُحْبَتِي

ولم يَنْزِلوا: أَبْرَدْتُمُ فتُرَوَّحوا

يقول الأَنْبَارِيّ: " فَنَصب (وجيف) بفعلٍ دلَّ عليه ما تقدَّم " (١).

أما العُكْبَرِيّ فقد وجه الآية الكريمة على وجهين (٢)، هما:

– الأول: النصب على المصدر، و{حُرِمت} يدل على تقدير (كتبتُ) ذلك عليكم كتابًا، و{عليكم} المذكورة في الآية تتعلَّق بالفعل المقدر.

ـ الثاني: أنه منصوب بفعل محذوف تقديره (الزموا) كتاب الله، و{عليكم} متعلق بـ{كتاب} أو حال منه.

بالموازنة بين توجيه الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ للآية الكريمة، يتَّضِح الآتي:

ـ الاستناد إلى ظاهرة الحذف والتقدير في بيان وجه نصب {كتاب}.

ـ احتجاج الأَنْبَارِيّ بشاهد قرآني، وآخر شعري دعَّم بهما توجيهه.

ـ إحكام العُكْبَرِيّ المسألة بذكر متعلق الجار والمجرور، فعلى الوجه الأول، وهو تقدير: (كتبتُ) جعل {عليكم} متعلقًا بهذا الفعل المقدر، وعلى الوجه الآخر، وهو تقدير: (الزموا) جعل {عليكم} متعلقًا بـ {كتاب} أو حالًا منه.

فنلمس في توجيه العُكْبَرِيّ دقة، إذ كان لا بدّ لـ{عليكم} من متعلق.

ومناط المسألة قائمٌ على {عليكم}؛ فالكوفيون يرونه اسم فعل، وتقدم معموله عليه. وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لما سبق بيانه من أن أسماء

---

(١) أسرار العربية ١٢٢.

(٢) اللباب ١/٤٦١.

الأفعال فرعٌ على الفعل في العمل، فلا تتصرف تصُّرفه.

وتُرجِّح الباحثة ما ذهب إليه الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ في توجيه الآية الكريمة، ويقوي هذا التوجيهَ قراءةُ أبي حَيْوَةَ، ومحمد بن السَّمَيْفَع اليَماني: (كَتَبَ الله عليكم)، ذكر هذه القراءة أبو حيان في البحر، إذ يقول: " {كتابَ الله عليكم} انتصب بإضمار فعل، وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة: حرمت عليكم، وكأنه قيل: كَتَبَ الله عليكم تحريم ذلك كتابًا،... ويؤكد هذا التأويل قراءة أبي حيوة ومحمد بن السَّمَيْفَع اليماني: (كَتَبَ الله عليكم)، جعله فعلًا ماضيًا رافعًا ما بعده، أي: كتبَ الله عليكم تحريم ذلك"(١).

وذكر هذه القراءة أيضًا الزمخشري في الكشَّاف، بقوله: " {كتابَ الله} عليكم مصدر مُؤكد، أي: كتب الله ذلك عليكم وفرَضه فرضًا، وهو تحريم ما حرَّم، فإن قلت: علامَ عطف قوله: {وَأُحِلَّ لَكُمْ}؟ قلتُ: على الفعل المضمر الذي نصب {كِتَابَ الله} أي: كتب الله عليكم تحريم ذلك، وأحلّ لكم ما وراء ذلكم، ويدل عليه قراءة اليماني: (كتبَ الله عليكم)، و(أحلَّ لكم)" (٢).

- **مِن لابتداء الغاية الزمانية**

قوله تعالى: {لا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا ۚ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ}[التوبة: ١٠٨].

---

(١) البحر المحيط ج٣/٥٨٤ – ٥٨٥.

(٢) الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، ط٣، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م ج ٤٩٧/١.

ذهب الكوفيون إلى أن {مِن} تُستعمل لابتداء الغاية في الزمان كما تُستعمل في المكان [(١)]، واستدلوا لذلك بقوله تعالى: {لا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فيه...} [التوبة: ١٠٨].

وسيبويه يَخُصُّها بابتداء الغاية في المكان، جاء في الكتاب: "وأما «مِن» فتكون لابتداء الغاية في الأماكن؛ وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبتَ كتابًا: من فلان إلى فلان، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"[(٢)].

و وافقه الأَنْبَارِيّ، فوجّه الآية الكريمة على تقدير محذوف، إذ يقول: "وما استدلوا به لا حجَّةَ لهم فيه. أما قوله تعالى: {من أول يوم أحق أن تقوم فيه} فالتقدير فيه: من تأسيس أول يوم، فحُذف المضاف وأُقِيم المضافُ إليه مُقامَه [(٣)].

وذكر العُكْبَرِيّ معاني «مِن»، وهي: "ابتداء غاية المكان، والتبعيض، ومعنى البدل، وبيان الجنس، وزائدة"[(٤)]. ولم يَعرِض لمعنى ابتداء الغاية الزمانيَّة في

---

(١) أسرار العربية ١٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٨، شرح الكافية لابن مالك ٧٩٧، حاشية الصبان ٢١١/٢.

(٢) الكتاب ٢٢٤/٤.

(٣) أسرار العربية ١٩٠.

(٤) اللباب ٣٥٣/١ – ٣٥٥.

اللباب، ووافق مذهب الكوفيين في التِّبيان [١].

والذي تُرَجِّحُه الباحثة مذهب الكوفيين، ومن وافقهم من البصريين [٢]؛ أن «مِن» تكون لابتداء الغاية المكانيَّة والزمانيَّة، كما دلت عليه الآية الكريمة، وهو في كلام العرب كثير، منه قول زهير بن أبي سُلمى [٣]:

لمَنِ الدِّيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ

أَقْوَيْنَ مِنْ حِججٍ ومِنْ دَهْرِ

---

(١) قال في التبيان ١/٦٦٠: "و{مِن أوَّل} يتعلَّق بـ{أُسِّس}، والتقدير عند بعض البصريين: مِنْ تَأْسيس أوّلِ يوم؛ لأنهم يرون أَنّ «مِن» لا تدخل على الزمان؛ وإنَّما ذلك لـ«منذ»؛ وهذا ضعيف هاهنا؛ لأن التأسيس المقدّر ليس بمكان حتى تكون «مِن» لابتداء غايته، ويدلُّ على جواز دخول «مِن» على الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على «قبل» التي يراد بها الزمان، وهو كثير في القرآن وغيره".

(٢) جاء في شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠ – ١١: "ولا تكون «من» عند سيبويه إلا في المكان، وأبو العباس المبرد يجعلها ابتداءَ كلِّ غاية، وإليه يذهب ابن دُرُسْتُوَيْه وغيره من =البصريين، فنقول: خرجت من الكوفة... وعجبت من فلان... واحتجوا بقوله تعالى: {لمسجدٍ أسس على التقوى من أول يوم}.

(٣) البيت في: ديوانه بشرح ثعلب، ص ٧٦.

المبحث الثاني

التوجيه النحوي في أدلة الحديث الشريف

- **مجيء صاحب الحال نكرة**

الأثر المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسٍ سابقًا»(١).

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، أو كالمعرفة بالصفة، يقول العُكْبَرِيّ: " لأنها كالخبر، والخبر عن النَّكِرة غير جائز، ولأنه إذا كان نكرة أمكَن أن تجري الحال صفة فلا حاجة إلى مخالفتها إيَّاه في الإعراب. وقد جاءت أشياء تُخالِف ما أصَّلنا؛ رُدَّت بالتأويل إلى هذه الأصول " (٢).

وذكر العُكْبَرِيّ من ذلك الأثر المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسٍ سابقًا»(٣)، أما الأَنْبَارِيّ فلم يعرض لمسألة مجيء صاحب الحال نكرةً في أسرار العربية(٤).

وقد وجه العُكْبَرِيّ الأثر السابق على النحو الآتي:

١) أن يكون «سابقًا» حالًا من الفاعل، إذ يقول: " فإن كانت الرواية هكذا

---

(١) لم أجد الحديث بهذا اللفظ فيما بحثت، وفي صحيح مسلم (١٨٧٠) عن عبد الله بن عمر: (فجئتُ سابقًا). وجاء في شرح الكافية للرضي ١/٦٥٠: "اعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال إذا اختصَّ بوصف، كما جاء في الحديث: «سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل، فأتي بفرس له سابقًا»".

(٢) اللباب ١/٢٨٥.

(٣) السابق الصفحة نفسها.

(٤) أسرار العربية ١٣٧.

أمكن أن يكون «سابقًا» حالًا من الفاعل" [١].

ويُقوّي هذا التوجيهَ روايةُ عبد الله بن عمر في صحيح مسلم (١٨٧٠)، قال عبد الله بن عمر: (فجئتُ سابقًا).

٢) مراعاة سياق الحال في إكساب النَّكِرة التعريفَ، إذ أن الفرس السابق فرسٌ معلومٌ ومحدَّد، يقول العُكْبَرِيّ: "والفرق بينها وبين الصفة أنك لو قلت: على فرسٍ سابقٍ. فجررت، جاز أن يكون معروفًا بالسبق، ولا يكون سابقًا في تلك الحال، وإن نصبت لَزِم أن يكون سَبقَ في تلك الحال"[٢].

إنّ مراعاة السياق العامّ للنص، بما في ذلك السياق الحالي يكشف عن اهتمام النحويين بالمعنى، وتوظيفه في تفسير الحكم النحوي، فكما اهتم النحويون بالكشف عن البِنى العميقة التي تفسر البِنى السطحيَّة اهتموا أيضًا بالكشف عن المعاني الحقيقيَّة التي قصد إليها المتكلم بناءً على ما يحيط بالموقف الكلامي من مؤثرات بيئيَّة واجتماعيَّة وتاريخيَّة ونحوه.

---

(١) اللباب ١/ ٢٨٧.

(٢) السابق الصفحة نفسها.

المبحث الثالث

التوجيه النحوي في أدلة كلام العرب (شعره ونثره)

- **تقديم التمييز على عامله**

قول الشاعر [١]:

أَتَهْجُرُ ليلى للفِراقِ حَبيبُها وما كان نفسًا بالفِراقِ يَطِيبُ

منعَ سيبويه تقديمَ التمييز على العامل في نحو: طبتُ به نفسًا [٢]، وعلة ذلك أن المنصوب في هذا التركيب فاعلٌ في المعنى، يقول العُكْبَرِيّ: "وأصله: طابت نفسي به، ثم أردت المبالغة فنسبت الطيب إليك، فجعلت ما كان مضافًا إليه فاعلًا... وانتصاب (نفس) على تشبيه اللازم بالمعتدي؛ لأن (طبت) لا تتعدى" [٣].

وذكر العُكْبَرِيّ أن المازني والمبرد والكوفيون يجيزون تقديم التمييز في نحو: (نفسًا طبتُ به) [٤]، ودليلهم من السماع البيت السابق.

ومن القياس: أن العامل في هذا المنصوب فعل متصرِّف، فجاز تقديمه عليه كالحال.

وأما شاهد السَّماع الذي استدل به المجيزون، وهو قول الشاعر:

---

(١) هو المُخَبَّل السَّعْدِي، واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك، أو أعشى هَمْدان، واسمه: عبد الرحمن بن عبد الله، أو قيس المعروف بمجنون ليلى، وهو في المقتضب ٣/٣٦.٣٧، شرح المفصل ٢/٧٤، همع الهوامع ١/٢٥٢، الدرر اللوامع ١/٢٠٨.

(٢) الكتاب ١/٢٠٤ – ٢٠٥.

(٣) اللباب ١/٢٩٩.

(٤) السابق ١/٣٠٠.

أتهجرُ سَلْمَى للفراقِ حَبيبُهَا

وما كان نفسًا بالفِراقِ يَطِيبُ

فقد وجهه الأَنْبَارِيّ على وجهين، هما [1]:

- الأول: نَصْب (نفسًا) بفعل مقدَّر، تقديره: أعني.
- الثاني: تصحيح الرواية، يقول الأَنْبَارِيّ: " فإن الرواية الصحيحة فيه: وما كان نفسي بالفراق تطيبُ ".

ووجَّهَه العُكْبَرِيّ على ثلاثة أوجه، هي [2]:

- الأول: تصحيح الرواية، فروايته: (وما كان نفسي)، فهو اسم كان.
- الثاني: النصب على أنه خبر كان، أي: ما كان حبيبُها نفسًا، أي: إنسانًا يطيب بالفراق.
- الثالث: أنه من ضرورة الشعر، فلا يُحتجُّ به على الإعراب في الاختيار.

وأما القياس على الحال فهو فاسد عندهما، ووجهُ فساده عند الأَنْبَارِيّ أن المنصوب في نحو: (نفسًا طبت به) هو الفاعل في المعنى فلا يجوز تقديمه، وذلك قوله: " وأمَّا تقديم الحال على العامل فيها، فإنَّما جاز لأنك إذا قلت: جاء زيدٌ راكبًا كان (زيد) هو الفاعل لفظًا ومعنًى، إذا استوفى الفعل فاعله تنزَّل (راكبًا) منزلة المفعول المحض، فجاز تقديمه كالمفعول"[3].

ويقول العُكْبَرِيّ في وجه فساد القياس على الحال في هذه المسألة: " أما

---

(١) أسرار العربية ١٤٢ – ١٤٣.

(٢) اللباب ٣٠١/١.

(٣) أسرار العربية ١٤٢.

القياس على الحال ففاسد، لأن الحال فَضْلَة محضة، والمُمَيِّز هنا في حكم اللازم، وهو الفاعل فافترقا " (١).

بالموازنة بين توجيه الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ للشاهد السابق يتَّضِح ما يأتي:

- الاتفاق في أن الرواية الصحيحة للبيت: (وما كان نفسي)، وقد ذكر ابن جِنِّي هذه الرواية، ونسبها إلى الزَّجَّاجي (٢).
- الاتفاق في تقدير فعل: (أعني نفسًا)، إن صحت رواية النصب.
- الاختلاف في أن العُكْبَرِيّ زاد وجهًا ثالثًا، وهو أن الشاهد من ضرورة الشعر، وقال ابن وَلَّاد في الانتصار: " ولم يمنع سيبويه من إجازة ذلك في الشعر" (٣).

ومنشأ الخلاف في مسألة تقديم المميِّز على عامله – كما اتضح مِمَّا سبَق– أن التمييز فاعلٌ في المعنى.

وترَى الباحثة أن هذا الخلاف عائدٌ إلى مسألة كبرى، هي أن من الأصول البصريَّة عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل، والكوفيون يجيزون ذلك.

والذي تُرَجِّحُه ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من امتناع تقديم التمييز على عامله إذا كان في معنى الفاعل؛ لأنه المطَّرِد، وما ورد مخالفًا لذلك– كما في الشاهد الشعري الذي استدل به من أجاز ذلك– فقليل لا يُقاس عليه، وفيه

---

(١) اللباب ١/٣٠١.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠٠٨م ٢/٣٨٤.

(٣) ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، تح: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسَّسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م، ص ٦٢ – ٦٣.

رواية أخرى تؤيد مذهب سيبويه ومن تابعه.

يقول ابن جِنِّي: "رواية برواية... والقياس بعدُ حاكم، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميِّز، إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل" (١).

- **مجيء (عن) اسماً**

قول الشاعرِ (٢): فقلتُ اجْعَلي ضَوْءَ الفَرَاقِدِ كُلِّها

يمينًا ومَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شمَائِلكَ

وجَّه الأَنْبَارِيّ (عن) في البيت اسمًا؛ بمعنى (ناحية)، إذ يقول: " فأما (عن) فتكون اسمًا كما تكون حرفًا، فإذا كانت اسمًا دخل عليها حرف الجر، فكانت بمعنى الناحية، وما بعدها مجرورٌ بالإضافة " (٣).

وكذلك وجّه العُكْبَرِيّ (عن) في قول الشاعر (٤):

ولقَدْ أَرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيئَةً

مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وأمامِي

يقول: "وقد يكون (عن) اسمًا يدخل عليه حرف الجر، فيكون بمعنى جانب

---

(١) الخصائص ٣٨٤/٢.

(٢) البيت لذي الرمة في: ديوانه ٤٢٩، وديوانه بشرح الخطيب التِّبْرِيزي ٥٨٦، الأنواء لابن قتيبة ١٨٨.

(٣) أسرار العربية ١٨٠.

(٤) البيت لقَطَرِي بن الفُجَاءة، خزانة الأدب ١٥٨/١٠، الأشباه والنظائر ١٤/٢، الهمع ١٥٦/١.

وناحية" [١].

ومنه قول الشاعر[٢]:

فَهْيَ تَنوشُ الحَوضَ نَوْشًا مِن على

نَوْشًا به تَقْطعُ أَجْوازَ الفَلَا

أي: من فوق، يقول الأَنْبَارِيّ: " وأما (على) فتكون اسمًا وفعلًا وحرفًا، فإذا كانت اسمًا دخل عليها حرفُ الجر، وكانت بمعنى (فوقَ) " [٣].

واستدل العُكْبَرِيّ لهذا المعنى بقول الشاعر [٤]:

غَدَتْ مِن عليه بعدَما تمَّ ظِمْؤُها

تصلُّ وعن قَيْضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ

يقول: " وقد تكون اسمًا بمعنى فوقَ مبنيًّا، وتقلب ألفها ياء مع الضمير"[٥].

ومنه أيضًا قول الشاعر[٦]: وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَينْ

وجّه الأَنْبَارِيّ الكاف الثانية في (ككما) اسمًا بمعنى (مثل)؛ إذ يقول: "وأما

---

(١) اللباب ١/٣٥٨.

(٢) البيت لغَيْلان بن حُرَيْث الرِّبْعِي في: شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٨، التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصحاح (ن. و. ش)، لسان العرب (ن. و. ش)، تاج العروس (ن. و. ش).

(٣) أسرار العربية ١٨١.

(٤) البيت لمُزاحِم بن الحارث العقيلي في صفة ناقة، وفي الكتاب ٤/٢٣١، والمقتضب ٣/٥٣، روايته: (تَمَّ خمسها)، خزانة الأدب ١٠/١٤٧.

(٥) اللباب ١/٣٥٩.

(٦) الرجز لخِطَام الرِّيح المُجاشِعِي في: الكتاب ١/٣٢، تهذيب اللغة ١٥/١٤٩ المحكم ١٠/٢٠١ شرح أبيات مغني اللبيب ٤/١٤٠.

(الكاف) فتكونُ اسمًا قدَّروها تقديرَ (مثل)، وجاز أن يدخل عليها حرفُ الجر، وكان ما بعدها مجرورًا بالإضافة"[١].

ومثله قول الآخر [٢]:

يَضْحَكْنَ عن كالبَرَدِ المُنَهَّمِ

يقول العُكْبَرِيّ: " وإذا دخل عليها حرف الجر كانت اسمًا " [٣]، واستدل لذلك بالرجز السابق.

ويجوز في الاختيار أن تكون الكاف اسمًا، ومثَّل له العُكْبَرِيّ بأمثلة، منها: زيدٌ كعمرو، ومررت برجل كالأسد، وجاء زيد كالأسد، قال ابن هشام: "وقال كثير منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار" [٤].

بالموازنة بين توجيه الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ تبيَّن الآتي:

- الاتفاق في أن بعض حروف الجر لا تلزم الحرفية، ومنها: (عن، وعلى، والكاف) والذي يُحدِّد كونَها حرفًا أو اسمًا أمران:

الأول: السياق الذي ترد فيه، كما اتّضح من الشواهد السابقة.

الثاني: دخول حرف جرٍّ آخرَ عليها، يقول الأَنْبَارِيّ: " لأنه لا يجوز أن يدخل حرف جر على حرف جر" [٥].

- الاختلاف في الكاف، فالأَنْبَارِيّ لم يصرح برأيه في جواز مجيئها اسمًا في

---

(١) أسرار العربية ١٨٢.

(٢) الرجز للعجَّاج، في ديوانه ٣٨٢/٢.

(٣) اللباب ٣٦٣/١.

(٤) مغني اللبيب ١٩٦، أي: يجوز أن تردَّ الكاف اسمًا في غير ضرورة الشعر.

(٥) أسرار العربية ١٨٢.

الاختيار، واكتفى بالاستدلال على مجيئها اسمًا في الشعر.

أما العُكْبَرِيّ فيُفهَم من كلامه أنه يُجيز مجيء الكاف اسمًا في الاختيار أيضًا، وذلك قوله: "وتكون في موضع محتملة لهما، كقولك: زيدٌ كعمرو، ومررت برجل كالأسد، وجاء زيدٌ كالأسد" (١).

ومجيء (الكاف) اسمًا محلُّ خلافٍ بين النحويين؛ فسيبويه لا يُجيز ذلك إلا في الشعر، وذلك قوله: "ومثل ذلك: أنت كعبد الله، كأنه يقول: أنت كعبد الله، أي: في حال كعبد الله، فأُجْرِي مُجَرى بعبدالله، إلا أن ناسًا من العرب إذا اضطُرُّوا في الشعر جعلوها بمنزلة مِثل" (٢).

أما الأخفش فيُجيزُ أن تكون الكاف اسمًا مطلقًا (٣)، ويُنسب إلى الفارسي أنه يُجيز مجيئها اسمًا في الاختيار، ففي قولهم: زيد كالأسد، يجوز أن تكون الكاف عندهما في موضع الرفع على الخبريَّة، والأسد مجرورًا بالإضافة (٤)، وشذّ ابن مَضاء في أنّ الكاف اسم أبدًا؛ لأنها بمعنى (مثل). فلم يُوافقه فيه أحدٌ (٥).

وابن هشام يُنكر اسمَّيتها في السّعة، إذ يقول: "ولو كان كما زعموا لسمع

---

(١) اللباب ١/٣٦٢.

(٢) الكتاب ١/٤٠٨.

(٣) السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١/١٥٥.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب ٣/٢٣.

(٥) ينظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخرالدين قباوة، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، لبنان.

في الكلام مثل: مررتُ بكالأسد" [١].

والذي تُرَجِّحُه الباحثة هو جواز مجيء (الكاف) اسمًا في الاختيار أيضًا، وهو ما ذهب إليه الزمخشري في إعراب الكاف في قوله تعالى: {أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ الله} [آل عمران: ٤٩].

إذ يقول: " الضمير للكاف، أي: في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير فيكونُ طيرًا كسائر الطيور حيًّا " [٢]، وقَبِل أبو حيان مذهب الأخفش، فجعله وجهًا من إعراب (الكاف) في الآية الكريمة، وذلك قوله: "والكاف من كهيئة اسم على مذهب أبي الحسن، فهي مفعولة بـ {أخلق}، وعلى قول الجمهور يكون صفة لمفعول محذوف، تقديره: هيئة مثل هيئة" [٣].

وعلى هذا الإعراب الذي قال به المفسرون، تكون الآية الكريمة شاهدًا على جواز مجيء (الكاف) اسمًا في الاختيار، فالأمر محتمل للوجهين، وهو ما ذهب إليه العُكْبَرِيّ بقوله: " وتكون في موضع محتملة لهما " [٤].

---

(١) مغني اللبيب ١٩٦.

(٢) الكشَّاف ٣٦٤/١.

(٣) البحر المحيط ١٦٣/٣.

(٤) اللباب ٣٩٩/١.

الخلاف في (كلا، وكلتا)

قول الشاعر[١]: في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلَامَى واحِدَةْ

كِلتاهُما مَقرونَةٌ بزَائِدةْ

اختلف النحويون في (كلا، وكلتا)؛ فالبصريون يرون أن فيهما إفرادًا لفظيًّا، وتثنية معنويَّة، والألف فيهما كالألف في (عَصَا، ورحَا)، والكوفيون يذهبون إلى أن التثنية فيهما لفظيَّة ومعنوية [٢]، ودليلهم من السماع الشاهد السابق. وقد وجَّه الأَنْبَارِيّ البيت على الضرورة الشعريَّة، إذ يقول: " فأما استدلالهم بقول الشاعر: في كِلْتَ رجليها سُلامى واحدة، فلا حجة فيه؛ لأنه يحتمل أنّه حذف الألف لضرورة الشعر" [٣]، و وافقه العُكْبَرِيّ في هذا الوجه، وزاد وجهًا آخر هو جهالة القائل؛ إذ يقول: "والجواب أن الشعر لا يُعرَف قائله، على أنه محمول على الضرورة "[٤].

وأما القياس فاستدلوا من وجهين [٥]:

الأول: عود الضمير عليه بلفظ التثنية في بعض المواضع، منها قول الشاعر [٦]:

---

(١) البيت دون نسبة في: خزانة الأدب ١٢٩/١، الصحاح (ك. ل.ي) لسان العرب (ك.ل.ي)، معاني القرآن ١٤٢/٢، ومنسوب لرجل يكني أبا الدهماء في: معجم الجيم ١٥٠/٣.

(٢) ينظر المقتضب ٢٤١/٣، والإنصاف ٣٥٥، أسرار العربية ٢٠٠، اللباب ٤٠٠/١.

(٣) أسرار العربية ٢٠٠.

(٤) اللباب ٤٠٠/١.

(٥) أسرار العربية ٢٠٠ – ٢٠١، اللباب ٣٩٩/١ – ٤٠٠.

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه، ص ٣٤، خزانة الأدب ٩٦/٣، الخصائص ٣١٤/٣، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٦٠/٤.

كِلاهُما حينَ جدَّ الجَرْيُ بينَهما

قَدْ أَقْلَعَا وكِلا أَنْفَيْهِما رَابِ

الثاني: رفع (كلا – كلتا) بالألف، ونصبهما وجرهما بالياء إذا أضيفا إلى مضمر.

فأما البيت فقد وجهه الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ بالحمل مرة على اللفظ في قوله: (كلا أنفيهما رابِ)، ومرة على المعنى في قوله: (كلاهما... قد أقلعا).

يقول الأَنْبَارِيّ: " فرُدَّ إلى اللفظ والمعنى، فقال: (أقلعا) اعتبارًا بالمعنى، وقال: (رابِ) ولم يقل: رابيان اعتبارًا باللفظ " (١).

ويقول العُكْبَرِيّ: " وأما عود الضمير المثنَّى فعلى المعنى، والإفراد على اللفظ " (٢).

ووجّه الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ (٣) قلب الألف في: (كِلَا وكِلتَا) مع المضمر ياء إلى علة شَبَهِهما بـ (على، وإلى، ولدى) في أنها لا تستعمل وحدها، بل لا بُدَّ من دخولها على الاسم، ولزومها الإضافة، وأنَّ آخرها ألف كآخرهما، وكما تجعل الألف في هذه الحروف ياءً مع المضمر كذلك (كِلَا وكِلتَا). وزاد العُكْبَرِيّ (٤) وجهًا آخر، هو أن (كلا) إذا أضيفت إلى المضمر كانت تابعة المثنَّى، فجُعل لفظها كلفظ ما تتبعه استحسانًا.

بالموازنة بين توجيه الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ للشواهد السابقة، يتَّضِح الآتي:

---

(١) أسرار العربية ١٩٩.

(٢) اللباب ١/٤٠١.

(٣) أسرار العربية ٢٠١، اللباب ١/٤٠١ – ٤٠٢.

(٤) اللباب ١/٤٠٢.

- الاتفاق في توجيه الشاهد: (في كِلْتَ رِجْلَيْها)، على الضرورة الشعريَّة، والاختلاف في أن العُكْبَرِيّ زاد وجهًا آخر، وهو جهالة القائل، فلا يقوى على الاستدلال به.
- الاتفاق في توجيه شاهد القياس: (كلاهما حين جدَّ...)، وكذلك بيان علة قلب الألف في: (كِلَا وكِلتَا) إذا اتصلتا بمضمر، وهي علة شبههما بـ (على، وإلى، ولدى)، والاختلاف في أن العُكْبَرِيّ زاد علة استحسان، وهي: أن (كلا) إذا أضيفت إلى المضمر كانت تابعة المثنَّى، فجُعل لفظها كلفظ ما تتبعه استحسانًا.

ترى الباحثة أن جهالة القائل ليس وجهًا مقنعًا في توجيه الشاهد؛ لأن كثيرًا من الشواهد النحوية أُستُدل بها على الرغم من جهالة قائلها.

- **وزن (فَعَلات) للقلّة والكثرة**

قول الشاعر[1]: لَنَا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعنَ بِالضُّحَى

وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدَةٍ دَمَا

وجَّه الأَنْبَارِيّ (الجَفَنَات) في بيت حسان بن ثابت– رضي الله عنه– بأنه جمع للكثرة، واستدل على ذلك بالسماع والقياس، كالآتي[2]:

- السماع: ذهب بعض النحويين إلى أن وزن (فَعَلات) للقلة، واحتجوا بما رُوي أن حسَّان بن ثابت أنشد النابغة قصيدته التي يذكر فيها:

لَنَا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعنَ بِالضُّحَى

وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدَةٍ دَمَا

---

(١) البيت في ديوانه ١/ ٣٥، الكتاب ٥٧٨/٣، طبقات فحول الشعراء ٢١٩/١.

(٢) أسرار العربية ٢٤٣ –٢٤٤.

وخطَّأه النابغة في ثلاثة مواضع منها: أن (الجفنات) تدل على عددٍ قليل، يقول الأَنْبَارِيّ: "وهذا عندي ليس بصحيح؛ لأن هذا الجمع يجيءُ للكثرة، كما يجيءُ للقلة، قال تعالى: {وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ} [سبأ: ٣٧]، والمراد به الكثرة لا القلة"(١).

- القياس: قاسه الأَنْبَارِيّ على جمع المُذَكَّر السالم، إذ يقول: " والذي يَدُلُّ على ذلك أنه جمع صحيح، فصار بمنزلة قولهم: الزيدون والعمرون، وكما أن قولهم: الزيدون والعمرون، للكثرة والقلة، فكذلك هذا الجمعُ"(٢).

- قول بعض العرب: ضَرَبَ مَنٌ مَنًا.

ذكر سيبويه هذه اللّغة، فقال: " وزعم يونس أنه سمع أعرابيًّا يقول: ضَرَبَ مَنٌ مَنًا " (٣).

وقد وجَّه الأَنْبَارِيّ هذه اللغة بأنها من قَبِيلة تُعرِب «مَنْ»، ووصفها بالقليل الشاذ فقال: "... فهو من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه" (٤).

- قول بعض العرب: لا نَوْلُك أن تفعل.

إذا دخلت (لا) النافية للجنس على المعرفة لم تعمل فيها، ولَزِم تكريرها.

يقول العُكْبَرِيّ: " وإنَّما لم تعمل هنا لبطلان شبهها بـ (إنَّ). وإنَّما لزم التكرير؛ لأنه جواب من قال: أزيدٌ في الدار أم عمرو؟ فلو قلت: لا، مقتصرًا عليها لم

---

(١) أسرار العربية ٢٤٤.

(٢) السابق الصفحة نفسها، لم ترد هذه المسألة في اللباب.

(٣) الكتاب ٤١١/٢.

(٤) أسرار العربية ٢٦٦، لم يذكر العُكْبَرِيّ هذه اللغة في اللباب.

يطابق الجواب السؤال، وكذا لو قلت: لا زيدٌ، لم يُستَوْفِ جواب السؤال"[١].

وجاء قولهم: لا نَوْلُك أن تفعل مخالفًا لما أُصّلَ له، إذ لم تكرر (لا)، فوجَّه الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ هذا القول بالحمل على المعنى، يقول الأَنْبَارِيّ: " فإنَّما لم يُكرر؛ لأنه صار بمنزلة (لا ينبغي لك)، فأَجْرَوها مُجْراها، حيث كانت في معناها، كما أَجْرَوا (يذر) مُجْرى (يدع)؛ لاتفاقهما في المعنى" [٢]، وقال العُكْبَرِيّ: "... فجاز من غير تكرير حملًا على المعنى، والمعنى: لا ينبغي لك"[٣].

- قول العرب: مَأْرَبٌ دعاك إلينا لا حَفاوَةٌ، وقولهم: شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ.

إذا وُصِفتْ النَّكِرة فالإخبار عنها مفيد لتخصُّصها، مثل: (رجلٌ مؤمنٌ خيرٌ من كافرٌ) ونحوه، وجاء مخَالفًا لهذا الأصل قول العرب: مأربٌ دعاك إلينا لا حفاوةٌ، وقولهم: شَرٌّ أهرَّ ذا نابٍ.

وقد وجه العُكْبَرِيّ هذا القول ونحوه بأنه في معنى النفي إذ يقول: "... ففي معنى النفي، أي: ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شرٌّ" [٤]، موافقًا في هذا التوجيه مذهب سيبويه، وذلك قوله: " وأما قوله: شيءٌ ما جاء بك، فإنه يحسن، وإن لم يكن على فعل مضمر؛ لأنه في معنى: ما جاء بك إلا شرٌّ، ومثله مَثَل العرب: شرٌّ أَهَرَّ ذا

---

(١) اللباب ١/٢٤٠.

(٢) أسرار العربية ١٧٨.

(٣) اللباب ١/٢٤٠.

(٤) السابق ١/١٣١.

نابٍ"[١].

- **قول العرب: قَضِيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لها!**

ذكر النحويون أن النَّكِرة تُبنى إذا دخلت عليها (لا)، وتختص بهذا البناء دون المعرفة، وذلك أن النَّكِرة تقع بعد (مِن) في الاستفهام، نحو: هل مِن رجل في الدار؟ ولا يصح نحو: هل من زيدٍ في الدار؟ فإذا وقعت بعد (مِن) في السؤال جاز تقدير(مِن) في الجواب، فإذا حُذفت (مِن) في الجواب تضمنت النَّكِرة معنى الحرف، فوجب أن تُبنى [٢]، غير أنه جاء من كلام العرب ما يخالف هذا الأصل، نحو قول الشاعر[٣]:

لا هَيْثَمَ اللَّيلَةَ في المَطِي

ومنه أيضًا قولهم: قضيةٌ ولا أبا حسن لها.

وقد استند الأَنْبَارِيّ إلى التقدير في توجيه البيت، إذ يقول: " فإنما جاز لأن التقدير: لا مثلَ هيثمٍ، فصار في حكم النَّكِرة فجاز أن يبنى مع (لا)" [٤].

وكذلك وجَّه قولهم: قضيةٌ ولا أبا حسن لها؛ إذ يقول: " أي: ولا مثلَ أبي حسن، ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير، نحو: لا زيدَ عندي ولا

---

(١) الكتاب ٣٢٩/١، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٨٦/١: "فالابتداء هنا محمول على الفاعل، وجاء في المستقصى للزمخشري ٣٠٩/٢ (رقم المثل ١٠٩٩): (مَأْرَبَةٌ لا حفاوةٌ)، أي: إنما جاءت به حاجة إليك لا تَحَفِّ بك. يُضرَب لمن لا يزورك إلا عند الحاجة".

(٢) ينظر أسرار العربية ١٧٧، اللباب ٢٤٣/١.

(٣) البيت لا يعرف قائله، وهو في الكتاب ٢٩٦/٢، المقتضب ٣٦٢/٤، الأصول ٣٨٢/١، المفصل ١٠٦ أمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٥.

(٤) أسرار العربية ١٧٧ ، ١٧٨.

عمرٌو"[١].

يتَّضِح من النصين السابقين أن الأَنْبَارِيّ يُقدِّر مضافًا محذوفًا أُقِيم المضاف إليه مُقامَه موافقًا سيبويه، إذ يقول: " واعلم أنَّ المعارف لا تجري مجرى النَّكِرة في هذا الباب؛ لأن اللام- يعني لا- لا تعمل في معرفة أبدًا، فأما قول الشاعر: لا هيثمَ الليلةَ للمَطيِّ، فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لا هيثمَ من الهيثمِين" [٢].

وقدَّره المبرد بمُجْرِي أو سائق، إذ يقول: " أي: لا مُجْرِي، ولا سائق كسوق هيثم، ومثل ذلك قولهم في المثل: قضيةٌ ولا أبا حسن لها؛ أي: قضيةٌ ولا عالم بها" [٣].

ويقول ابن يعيش: " لا مثلَ هيثمٍ" [٤].

ومن ذلك قول العرب: لا أبَا لك. فقد ذكر العُكْبَرِيّ أنَّ العرب يستعملونها على ثلاثة أوجه [٥]، هي:

١- حذف الألف (لا أبَ لك): ويرى العُكْبَرِيّ أنَّ هذا الوجه هو الأصل، إذ يقول: " لأن (لا) لا تعمل في المعرفة، و(اللام) تقطع الاسم عن الإضافة، فيبقى نكرة، و(أب) و(أخ)، وبابهما تُحذَف لاماتُها في

(١) السابق الصفحة نفسها.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٦.

(٣) المقتضب ٤/٦٣.

(٤) شرح المفصل ٢/١٠٢ – ١٠٣، ٤/١٢٣.

(٥) اللباب ١/٢٤٠ – ٢٤١.

الإفراد"[١].

٢- إثبات الألف (لا أبا لك): إما على لغة القصر في (أبو)، أو أن الألف نشأت عن إشباع فتحة الباء، أو أن اللام زائدة، يقول العُكْبَرِيّ: " فكأن (الأب) مضاف إلى الكاف، ولام هذا الاسم ترجع في الإضافة، وهي أصلٌ من وجه، وذلك أنّ (لا) لا تعمل في المعارف، وقد عملت هاهنا فوجب أن تكون اللام منْطِلَة للإضافة" [٢].

٣- حذف اللام: يقول العُكْبَرِيّ: " وهي أشدُّها وأبعدُها عن القياس، والوجه فيها أنه حذف (اللام)، وهو يريدها، فهي في حكم الملفوظ به " [٣].

ويرى العُكْبَرِيّ أن الوجه المقبول في توجيه لغات العرب في قولهم: (لا أبالك) أن اللام زائدة؛ إذ يقول: "والقول المحقَّق في (لا أبا لك) أن اللام في حكم الزائدة من وجه، والاسم مضاف إلى (الكاف) ولم يعرَّف؛ لأن المعنى: لا مثل أبيك. كما قالوا: " لا هيثمَ الليلةَ للمَطِيّ" [٤].

بالموازنة بين توجيه الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ للشواهد السابقة يتَّضِح الآتي:

- الاتفاق في تقدير محذوف، لتأويل بناء ما لفظه معرفة مع (لا) مخالفًا للقاعدة النحوية، نحو: لا هيثمَ، ولا أبا حسن لها، ولا أبَا لك.
- الاعتبار بالمعنى دون اللفظ، ذلك أن الألفاظ في هذه الأقوال في ظاهرها معارف، لكنها في المعنى نكرات، فكان لا بدَّ من تأويلها لبيان علة بنائها

---

(١) اللباب ١/٢٤١.

(٢) السابق الصفحة نفسها.

(٣) السابق١/ ٢٤٢.

(٤) السابق١/٢٤٣.

مع (لا).

- قولهم: زيدٌ أَفْرَه عبدٍ، وزيدٌ أَفْرَه عبدًا

يكشف التقدير النحوي عن المعاني الدقيقة للتراكيب اللغوية، من ذلك الإضافة إلى (أفعل) في نحو: زيدٌ أفضلُ القومِ. فالإضافة في هذا التركيب غير محضة؛ لأن التقدير: زيدٌ أفضلُ من القومِ. يقول الأَنْبَارِيّ: " فلمَّا كانت هاهنا (مِن) مقدَّرة كانت إضافتُه غيرَ محضة " (١).

ومن ذلك قولهم: زيدٌ أفره عبدٍ، وزيدٌ أفره عبدًا. يقول العُكْبَرِيّ في بيان المعنى الذي دلَّ عليه كُلُّ تركيب: " إذا قلت: زيدٌ أفرَه عبدٍ. فجررتَ، كان زيدٌ عبدًا، والتقدير: زيدٌ أفرَه العبيد. وإن قلت: زيدٌ أفرَه عبدًا. فنصبت لم يكن زيدٌ عبدًا، والمعنى: عبيدُه أفرَهُ من عبيدِ غيره" (٢).

ذلك أن (أفعل) إنما تُضاف إلى ما هي بعضٌ له، فلا تدل على الإضافة المحضة.

ويقول السيرافي في شرح عبارة سيبويه: "وأفرَه عبدٍ في الناس؛ لأن الفاره هو العبد. يعني أنك إذا قلت: هو خير رجلٍ في الناس وأفره عبدٍ، فأضفت؛ فقد صار الأول الذي هو (خير) و(أفره) بعض المضاف إليه؛ لأن معناه خير الرجال، وأفره العبيد" (٣).

وبيَّن وجهَ ذلك العُكْبَرِيّ بقوله: "و(أفعل) هذه تضاف إلى ما هي بعضٌ له،

---

(١) أسرار العربية ١٩٥.

(٢) اللباب ١/٣٩٠.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٢/٧٤.

ولذلك لا تقول: زيدٌ أشدُّ الحجارةِ، ولا أفضلُ الحميرِ؛ لأنه ليس منهما"[١].

بالموازنة بين التوجيه النحوي عند الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ للشواهد السابقة اتضح الآتي:

- الاتفاق في بيان أثر التقدير في توجيه المعنى ذلك أنه إذا صح تقدير (مِن) بعد (أفعل) كان التمييز مجرورًا بالإضافة، وإذا لم يصح تقدير (مِن) تعيّن جعل (أفعل) اسم تفضيل، والاسم بعدَه منصوبٌ، ويُشتَرَط لنصب التمييز بعد (أفعل) أن يكون فاعلًا في المعنى، نحو: محمدٌ أوسعُ دارًا. وألّا يكون المفضَّل بعضًا من التمييز[٢]، نحو: زيدٌ أفضلُ القومِ.
- الاختلاف في أن المتعلِّم يَجِد عند العُكْبَرِيّ مزيدًا من البيان في تحليله؛ لقولهم: زيدٌ أفرَه عبدٍ، وزيدٌ أفرَه عبدًا. فقد وضَّح الفرق الذي أحدثه الإعراب في المعنى، ولا شكَّ أن دراسة هذه التراكيب وتحليلها تُرَبّي الباحث على النظرة الناقدة الفاحصة؛ للكشف عن المعاني الدقيقة التي يحدثها الإعراب.

---

(١) اللباب ١/٣٩٠.

(٢) السابق الصفحة نفسها.

الخاتمة

توصَّلت موازنة الفكر النحوي عند الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ في التوجيه النحوي إلى النتائج الآتية:

١- استناد الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ إلى التوجيه النحوي في تأويل التراكيب اللغوية التي تبدو في ظاهرها مخالفة لبعض الأصول النحوية باستعمال وسائل عديدة، أبرزها: الإضمار والإظهار، والتقديم والتأخير، والحذف والتقدير، كما سبق بيانه.

٢- إقامة كتابَيْهما على التوجيه النحوي، فلا يخلو باب من التوجيه، ومن ألفاظهما: (والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه) [١]، ومنها: (والجواب عن الآية من وجهين) [٢]، ونحو ذلك.

٣- تعدد الأوجه النحوية عندهما، فقد تصل في بعض المسائل إلى سبعة أوجه أو أكثر، من ذلك، قول الأَنْبَارِيّ في توجيه مسألة الفاعل، وأنه كالجزء من الفعل: "والدليل على ذلك من سبعة أوجه..." [٣].

وقول العُكْبَرِيّ في توجيه هذه المسألة أيضًا: "والدليل على أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل اثنا عشر وجهًا..." [٤].

وترَى الباحثةُ أن كثرة الوجوه النحوية في أسرار العربية واللباب تعود إلى الطابع التعليمي الذي صُبِغا به؛ لذا غلب عليهما الأسلوب التعليمي الذي

---

(١) أسرار العربية ١٠٠.

(٢) اللباب ٢١٢/١.

(٣) أسرار العربية ٦٤.

(٤) اللباب ١٤٩/١.

يحتاج إلى مُعالَجة المسألة من عدة جوانب للوصول إلى أذهان المتعلِّمين على اختلاف أفهامهم ومستوياتهم.

٤- الاستدلال على صحة التوجيه النحوي بالسماع أحيانًا، وبالقياس أحيانًا أخرى، أو بهما معًا.

٥- التنويع في التوجيه النحوي بين الظواهر اللغوية المختلفة، كالتقديم والتأخير، أو الحذف والتقدير، وأحيانًا يجمعان بينها في المسألة الواحدة.

٦- العناية بالمناسبة اللفظيَّة والمعنويَّة في التوجيه النحوية، أي: مراعاة اللفظ تارة، ومراعاة المعنى تارة أخرى.

٧- تأثر العُكْبَرِيّ بأسرار العربيَّة؛ فالمتأمل لتوجيهه النحوي في اللباب يَجِدُه ينقُل ما يذكره الأَنْبَارِيّ في أسرار العربية بمزيد من التفصيل والشمول، فما أجمله الأَنْبَارِيّ في أسرار العربية بسَطه ووضَّحه العُكْبَرِيّ في اللباب.

٨- غياب الوجوه البلاغية في أسرار العربية واللباب، فعلى الرغم من أن ظواهر التقديم والتأخير، والحذف والتقدير، والإظهار والإضمار، وغيرها تكون لأغراض بلاغيَّة إلا أنّ أحدًا منهما لم يتطرق إلى ذلك، ويتبادر إلى الذهن تساؤل مفاده ألا يوجه تلاميذهما إليهما أسئلة نحو: ما الغرض من بناء الكلام على غير أصله؟ ولماذا يَعمد المتكلم إلى الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير ونحوه؟!

وتفترض الباحثة أن مثل هذه التساؤلات كانت حاضرة في حلقات الدروس العَمليَّة، ولكن عند التصنيف يُركِّز العالم جهده على المادة النحوية فقط، آخذًا بعين الاعتبار أن مصنَّفه معنيٌّ بالنحو.

ومثل هذا الافتراض يحتاج إلى دراسة علميَّة مستقلَّة تُثْبِتُه أو تَنفِيه؛ لذا يُوصي البحث طلاب العلم والباحثين بدراسة مسألة الربط بين الدراسات

النحوية والبلاغيَّة عند النحاة الأوائل.

كما يُوصي البحث المختصِّين في تأليف المناهج الدراسية في اللغة العربية العودة إلى المؤلفات التراثية التي وُجِّهت إلى طلاب العلم؛ للنهل من الفكر النحوي عند علماء اللغة والنحو في التأليف التعليمي القائم على الإيجاز والوضوح والسهولة مع دقة فائقة في عرض المادة العلمية، وبراعة في الوصول إلى أذهان المتعلمين بتوقع ما قد يخطر على بالهم من أسئلة، ثم الرد عليها كما ظهر في منهج الأنباري في أسرار العربية الذي قام على السؤال والجواب، كذلك براعة في مراعاة الفروق الفردية، وذلك من خلال التدرج في عرض المادة العلمية من مهارات التفكير الدنيا إلى مهارات التفكير العليا في انسيابية نادرة النظير، والمهارة في تربية المتعلم على التفكير الناقد وفق أسس علمية من (الملاحظة والتحليل، والربط، والتطبيق، والاستنتاج)، فمثل هذا المنهج يُربي المتعلم على القراءة الناقدة، والتفاعل مع النصوص، والقدرة على إبداء الرأي، وهكذا تُبنى شخصية العالم المتمكن الواثق، والقادر على التأثر والتأثير، وهذا ما يكشف لنا عن سر نبوغ المتعلمين البارعين الذين تتلمذوا على أيدي أولئك المعلمين العظماء.

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العلمين

المصادر والمراجع

١. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠٠٨م، ج ٢/٣٨٤.

٢. ابن فارس، مقاييس اللُّغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط ١، ١٩٩١م، ج ١/٤٤٦.

٣. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (ط، صادر)، ٢٠١٠م، ج٩، (ف. ك. ر).

٤. ابن هشام، الأنصاري جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٦٤م، ٣/٢٣.

٥. ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، تح: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسَّسة الرسالة، ط١، ١٩٩٦م، ص ٦٢ – ٦٣.

٦. أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد راضي محمد، وائل محمود سعيد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الإصدار ٩٥، ٢٠١٥م .

٧. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٥م، مسألة ٦٩، ص ٣٨.

٨. أبو البركات عبد الرحمن، البيان في غريب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

٩. أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، ط١، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٧م، ص٣.

١٠. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد، وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ج ١٦٣/٣.

١١. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشريف، كتاب التعريفات، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العِلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، ص ١٦٨.

١٢. الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليليَّة للأُسُس الكليَّة التي بنى عليها النحاة آراءهم) ط١، دار البصائر للنشر، القاهرة، ج٣٢/١.

١٣. خورشيد، بكر عبد الله، أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة، دراسة في كتب حروف المعاني العامَّة رسالة ماجستير، الموصل، ٢٠٠٠م – ١٤٢١هـ، ص١٦.

١٤. الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي– تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، ط٣، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م، ج٦٦٠/١.

١٥. السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٥٥/١.

١٦. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، الناشر: الخانجي، ط٣، ٢٠١٤م

١٧. السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

ط١، ٢٠٠٨م، ج ٢/٧٤.

١٨. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

١٩. العكبري، أبو البقاء عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي، (ط الحلبي)، ١٩٧٦م.

٢٠. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٣٩هـ ، ص ٦٧.

٢١. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخرالدين قباوة، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، لبنان.